S/PRST/2002/19

الأمـم المتحـدة



# مجلس الأمن

Distr.: General
5 June 2002
Arabic
Original: English/French

## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٥٤٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في ما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية''، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

''يدين مجلس الأمن أشد إدانة أعمال الترهيب والتصريحات العامة التي لا أساس لها من الصحة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما محاولات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لفرض ''حظر'' على الممثل الخاص للأمين العام و ''إبعاد'' عدد من موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد آخرين تابعين للأمم المتحدة من مناطق واقعة تحت سيطرة التجمع. ويؤكد المجلس من جديد دعمه الكامل للممثل الخاص ولموظفي البعثة المتفانيين.

''ويشدد مجلس الأمن على أن هذه الهجمات التي لا مبرر لها تناقض تماما عملية السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصلحة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما.

''ويكرر مجلس الأمن إدانته لما تعرض إليه المدنيون والجنود من تقتيل وهجمات إثر الأحداث التي جرت في ١٤ أيار/مايو وبعده في كيسنغاني، ويتطلع إلى تلقي التقرير المشترك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوصياتهما بشأن العنف في كيسنغاني. ويحمّل المجلس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، بوصفه الطرف الذي يمارس سلطة فعلية، مسؤولية وضع حد لجميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان والتحرش التعسفي بالمدنيين في كيسنغاني وجميع المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما.

050602 050602 02-41325 (A)
*0241325*

”ويطلب مجلس الأمن إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أن:

- يكف فورا عن التحرش بمسؤولي الأمم المتحدة وأن يساعد في نشر البعثة وييسر قيامها بعملياتها؛
- يتعاون تعاونا تاما في جميع التحقيقات بشأن أعمال العنف التي وقعت في كيسنغاني والمناطق المحيطة بها؛
- يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما عن طريق تجريد كيسنغاني من الأسلحة.

”ويدعو مجلس الأمن رواندا إلى استخدام نفوذها لجعل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما يفي دون إبطاء بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن وبموجب هذا البيان الرئاسي.

”ويشجع مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما على عقد مناقشات جديدة في أقرب وقت ممكن وبحسن نية آخذين في الاعتبار التقدم الذي أحرز في الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي، من أجل الوصول إلى اتفاق شامل للجميع بشأن التحول السياسي. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس، الجهود التي يبذلها السيد مصطفى نياس الذي عُين حديثا مبعوثا خاصا للأمين العام للحوار بين الأطراف الكونغولية.“